العدد (1981) السنة الثامنة - الاثنين (6) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

حـــذف الأصـفـــار

□ د . احمد ابريهي علي
محافظ البنك المركزي العراقي

أعلنت وسائل الإعلام يوم السبت ٢٠١٠/١٢/٥ أن مجلس النواب ناقش إمكانية حذف الأصفار من العملة العراقية. ويبدو أنها مناسبة لإعادة التذكير ببعض الأساسيات عسى أن ينفع ذلك في تفادي المبالغات والانطباعات الخاطئة.

والعنصر الأكثر ايجابية في هذا الصدد أن عموم المجتمع وخاصة أصحاب الأعمال والأموال تعاملوا مع المسألة بهدوء وكأنها لا تعنيهم، عمليا، وهو الموقف الصائب. لان حذف الأصفار، بذاته، لا يحقق مكاسب ولا يرتب خسائر، ولا يعني سوى تغيير وحدة القياس وليس الشيء نفسه.

إن ٢٠٠٠ متر ليست أكثر ولا اقل من ٢ كم، هي المسافة ذاتها لكن وحدة القياس في القراءة الثانية هي اكبر. وان ١٠٠٠ كغم ليست أكثر من ١ طن ولا اقل من ١٠٠٠٠٠٠ غرام، بل اختلفت وحدة قياس الوزن. وكذلك بعد حذف الأصفار لا تصبح كتلة السيولة اقل ولا أكبر والذي يتغير هو العدد المعبر عنها. والعملة أيضا يستند نظامها إلى وحدة قياس هي وحدة أساسها التي تتخذ اسما لها مثل الدينار والدولار والين ... وهكذا.

وان قوة العملة لا تعتمد على الحجم النسبي لوحدتها الأساسية. لان القوة حقيقة مستقلة عن وحدة قياسها، بصفة عامة، وكذلك في العملة. ولنضرب على ذلك أمثلة من أسعار صرف عملات مختارة بقصد الإيضاح، وسعر الصرف، في التالي، يعبر عنه بوحدات من العملة الوطنية في مقابل دولار واحد.

ومن البيان آنفا نجد أن الدولار يساوي ٥,٧٩ جنيه مصري بينما يساوي ٨٩٩٢,٥ ريال اندونيسي. وهذا لا يعني أن العملة المصرية أقوى من العملة الاندونيسية لان الريال الاندونيسي يساوي جزءا صغيرا من السنت (واحد من تسعين) في حين يساوي الجنيه المصري ١٧ سنتا. وكذلك الريال السعودي حوالي ٢٧ سنتا، في حين ان الدينار الكويتي ٣٥٧ سنتا، ولا يفهم منه ان العملة السعودية اضعف من العملة الكويتية. وكذلك يقال عند مقارنة عملة كوريا الجنوبية التي وحدتها الاساسية صغيرة القيمة أيضا مع العملة اليابانية.

فالربط بين قوة العملة وقيمة وحدتها الأساسية هو انطباع خاطئ سرعان ما يصحح بالانتباه والملاحظة. ومن المفروض أن عقلاء الناس لا يحاولون ولا يتوقعون تحقيق مكاسب، أيا كان نوعها ، استنادا إلى هذا الوهم إن وجد.

وقد تردد كثيرا أن حذف الأصفار يقلل من كمية الورق وهذا الفهم يعتمد على خطأ حسابي واضح. ونبين ذلك بسؤال بسيط كم هو اقل عدد من الأوراق تحتاج لدفع مبلغ مليون دينار؟ الجواب: عندما تختار اكبر فئة من العملة وهي ٢٥ ألفا فان ٤٠ ورقة منها تؤدي الغرض. ولو فرضنا أن الأصفار حذفت فسوف يصبح المليون ألفا بالوحدات الجديدة ولان فئة العملة آنفة الذكر تحذف أصفارها، ايضا، تصبح ٢٥ فقط، وعند قسمة ١٠٠٠ على ٢٥ يظهر ان العدد المطلوب من الاوراق هو ٤٠ كما كان الوضع قبل حذف الأصفار لا أكثر ولا اقل.

ان حذف الاصفار بذاته لا يقلل كمية الورق. بل تعتمد كمية الورق على فئات العملة فلو استحدثت الآن فئة اكبر بمبلغ ٥٠ ألف دينار تحتاج ٢٠ ورقة لدفع مبلغ مليون دينار وإذا استحدثت فئة ١٠٠ ألف دينار تكفي ١٠ أوراق لتسديد المبلغ. والشيء نفسه يقال عند حذف الأصفار إذا ما أضيفت فئات جديدة ٥٠ و ١٠٠ من العملة الجديدة.

ان تبديل العملة بين تشرين الاول ٢٠٠٣ وكانون الثاني ٢٠٠٤ يختلف جذريا عن المقترح المتداول حاليا. في المرة السابقة لم يتغير نظام العملة، الدينار هو الدينار، والذي حصل استبدال الطبعة القديمة بطبعة جديدة. ولذلك يمكن مقارنة كمية الورق المطلوب لدفع مبلغ المليون دينار أواخر التسعينيات مع ما أصبح الوضع عليه الآن. عندما كانت اكبر فئة ١٠٠٠ دينار تحتاج ١٠٠٠ ورقة لدفع المليون و ٤٠٠٠ ورقة عندما كانت الفئة الأكبر ٢٥٠ دينارا. ولذلك كانت كميات الورق المستخدمة في التداول ضخمة ، وهذا لا علاقة له بقيمة العملة بل فئاتها. ولكن الناس لا يلاحظون دائما اثر الفئة المستخدمة من العملة وانك عندما تنتقل من فئة ٢٥٠ دينارا الى ٢٥٠٠٠ تختصر كمية الورق بنسبة واحد إلى مئة.

صحيح أن سعر صرف الدينار قد تحسن إذ كان الدولار في اواخر عام ٢٠٠٠ يساوي ٢٠٠٠ دينار والآن ١١٧٠ ولكن وباستثناء عدد قليل من السلع المستوردة تحتاج إلى مبالغ بالدينار اكبر لشراء قطعة الأرض نفسها أو الكمية من الخضراوات واللحوم ، لكن كمية الورق المستخدمة اقل وهذا بسبب فئات العملة الكبيرة . كل تلك الامثلة البسيطة والاستطراد من اجل عزل اثر الفئة عن قوة العملة ووحدة أساسها. وعادة كلما كانت وحدة العملة الأساسية صغيرة استخدمت فئات اكبر. وفئات العملة العراقية الحالية مناسبة إلى حد كبير.

في كوريا الجنوبية وحيث وحدة عملتها مقاربة لوحدة العملة العراقية في القيمة اكتفت بفئة خمسة آلاف إلى وقت قريب وعند نهاية عام ٢٠٠٩ أضيفت فئة عشرة آلاف.

ويقال أيضا إن حذف الأصفار يجعل الأعداد التي تكتب بها المبالغ أكثر اختصارا وهذا أيضا غير صحيح. الآن تقول ١٠٤٠٠ عشرة آلاف واربعمائة دينار، وبعد حذف الأصفار تقرأ عشرة دنانير واربعمائة فلس. وذلك لان الوحدة الجديدة (الدينار الجديد) كبيرة هي ١٠٠٠ مرة بقدر الوحدة الموجودة الآن ولابد من التعامل مع أجزائها.

أي مع النظام المقترح سوف نتعامل مع أجزاء الدينار الجديد في الحسابات وفي المعاملات اليومية، وسوف لن تكون المعالجات الحسابية ابسط مما هي عليه الآن بل هو مجرد وهم.

وبقي أن نشير إلى أن حذف الأصفار يحتاج إلى تشريع وجملة من الترتيبات للانتقال إلى النظام الجديد إضافة على التسهيلات الإدارية والتقنية لاستبدال العملة وهي ضخمة.

فيما تتجه أمانة بغداد لتنفيذ مشروع ١٠ × ١٠ في مدينة الصدر

البنك الدولي: تقديم ١٧٥ مليون دولار لتمويل مشروع طارئ لإمدادات المياه في بغداد

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

قدم الصندوق الإستئماني الذي يديره البنك الدولي ما مجموعه ١٧٥ مليون دولار أمريكي لتنفيذ المشروع الطارئ لإمدادات المياه والصرف الصحي في مدينة بغداد، والمشروع الطارئ لإعادة إعمار مرافق إمدادات المياه والصرف الصحي وتنمية المناطق الحضرية.

وقدمت المؤسسة الدولية للتنمية ما مجموعه ١١٠ ملايين دولار أمريكي لتمويل المشروع الطارئ لإمدادات المياه.

وذكر تقرير نشر على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي أن هذه المشاريع تهدف إلى المساعدة على إعادة تأهيل خدمات إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية في ١١ مدينة.

وأشار إلى أن معظم العراقيين يعانون من ضعف إمكانات الحصول على هذه الخدمات، وكانت نسبة تغطية خدمات الإمداد بمياه الشرب متدنية تبلغ ٧٣٪ و٤٣٪ في المناطق الحضرية والريفية على التوالي.

وطبقاً لتقرير البنك الدولي فقد تجلت عواقب ذلك بوضوح في المراكز الحضرية التي يعيش فيها أغلب العراقيين، وغالباً ما كان يفاقم من هذه التغطية المتدنية انقطاع التيار الكهربائي المتكرر لمدة تصل إلى ١٦ ساعة يومياً.

وكان نحو ٢٥٪ من سكان بغداد غير متصلين بشبكة إمدادات المياه، وكانت مستويات خدمات مياه الصرف أقل كثيراً من خدمات مياه الشرب من حيث التغطية ونوعية الخدمة والمعالجة، وباستثناء بغداد، كانت نسبة السكان المتصلين بشبكة الصرف الصحي أقل من ٨٪.

وشكلت المخاطر البيئية والصحية البالغة المرتبطة بتدني نوعية المياه وسوء معالجة مياه الصرف الصحي خطراً على صحة السكان. وفضلاً عن ذلك، فإنه بعد مرور سبعة أعوام على غزو عام ٢٠٠٣، فإن المشكلة الرئيسية التي يتعين على الحكومة العراقية والمنظمة الدولية مواجهتها أثناء تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات هي الافتقار إلى الأمن في العراق.

وبالإضافة إلى المخاوف الأمنية، يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها العراقيون في إيجاد مؤسسات جديرة بالثقة تشمل الجميع، وقادرة على تحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصادي المستدام.

تتيح الدراسة الجارية لقطاع إمدادات المياه والصرف الصحي في العراق –التي تتناول القضايا الرئيسية المتعلقة بتوفير مرافق البنية التحتية لخدمات إمدادات المياه والصرف الصحي لجميع السكان ورخص تكلفتها واستدامتها وعدم انقطاعها– فرصة سانحة للعمل مع الحكومة العراقية لوضع إستراتيجية نهائية.

وتتضمن هذه الإستراتيجية خطة عمل متوسطة الأجل لإعادة تأهيل مرافق البنية التحتية لإمدادات المياه والصرف الصحي وتوسيع نطاقها، وستشتمل أيضا على إصلاحات للسياسات والمؤسسات.

وطلبت وزارة البلديات والأشغال العامة العراقية أيضا من البنك الدولي مساعدة فنية لبناء توافق في الآراء بشأن سياسات وترتيبات مؤسسية محسنة في قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي. وستقام سلسلة من حلقات التشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة قبل وضع الصيغة النهائية للدراسة المزمع إجراؤها مع نهاية العام الحالي.

وكانت الحكومة العراقية قد طلبت مشروعات إضافية للمياه والصرف الصحي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي.

في غضون ذلك أعلنت أمانة بغداد أنها اختارت ١١ ائتلافا من شركات عالمية لتتنافس لتنفيذ مشروع ١٠× ١٠ في مدينة الصدر شرق بغداد، فيما أكدت أن المشروع سيسهم في تحسن النسيج الحضري لمدينة بغداد، ويحل مشاكل المناطق العشوائية شرق مدينة بغداد.وقال أمين بغداد صابر العيساوي لـ "السومرية نيوز"، إن "اللجنة الفنية في الأمانة اختارت ١١ شركة من أصل ٥٢، تقدمت لتنفيذ مشروع ١٠× ١٠ السكني في مدينة الصدر"، مبينا أن "جميع الشركات، التي تم اختيارها، هي ائتلافات من عدة شركات، من بينها شركات كورية وإماراتية وانكليزية وتركية".

وأضاف العيساوي أن "الأمانة حددت الساعة الواحدة من ظهر الثامن من الشهر الجاري موعدا أخيراً لغلق باب تقديم العروض من قبل الشركات، فيما سيتم فتح العطاءات الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي، وبحضور ممثلي الشركات وديوان الرقابة المالية ورئيس هيئة النزاهة وممثلين عن مجلس النواب والوزارات القطاعية، التي ستدخل مع أمانة بغداد في لجنة التحليل ووزارة التخطيط والأعمار والإسكان ليتم بعدها اختيار أفضل العروض".

وأشار العيساوي إلى أن "شركة برود وي البريطانية وضعت التصاميم للمرحلة الأولية للمشروع، وشملت بناء ٨٢ ألف وحدة سكنية كاملة الخدمة، تحتوي على كل متطلبات الخدمات من بنى تحتية، فضلا عن بناء مستشفيات ومدارس وأسواق ورياض أطفال وملاعب ومنشآت رياضية ومراكز تجارية وغيرها من الخدمات الأخرى".

وبيّن العيساوي "أن المشروع، الذي سيقام على مساحة (١٤) كم٢، يعد أكبر مشروع إسكاني في المنطقة، وسيسهم في تحسن النسيج الحضري لمدينة بغداد، ويحل مشاكل المناطق العشوائية شرق مدينة بغداد"، بحسب قوله.

وخصص لمشروع (١٠×١٠) الذي صادق عليه مجلس الوزراء مبلغ (١٠) مليارات دولار أمريكي، تصرف على مدى (١٠) سنوات، ويتضمن المشروع بناء مدينة الصدر شرق بغداد، والتي يقطنها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وجعلها مدينة نموذجية متضمنة لعناصر ومتطلبات الحياة العصرية للإنسان المتمدن في القرن الحادي والعشرين.وتقع مدينة الصدر في جانب الرصافة من بغداد، وعرفت منذ تأسيسها في ستينيات القرن العشرين، من الرئيس العراقي الراحل عبد الكريم قاسم باسم (حي الثورة) في أول إنشائها، ثم تم تغيير اسمها في زمن النظام السابق إلى اسم (مدينة صدام)، وبعد أحداث ٢٠٠٣ غير اسمها إلى مدينة الصدر، وتقسم مدينة الصدر إلى قطاعات، مساحة القطاع الواحد حوالي ٢٥٠٠٠ متر مربع، وتتضمن ٧٩ قطاعا مساحاتها متساوية، فيما تكون بعد عام ٢٠٠٣ قطاع آخر سمي بقطاع (صفر) وأصبحت المدينة تضم ٨٠ قطاعا.

والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار القيام بكافة النشاطات الترويجية لجذب الاستثمارات وتشجيعها.

جمهورية العراق / وزارة المهجرين والمهاجرين - المكتب الاعلامي

مناقصة رقم (٢) لسنة ٢٠١٠

إعلان إنشاء بناية فرع الوزارة في محافظة ذي قار

تعلن وزارة الهجرة والمهجرين عن إعلان مناقصة إنشاء بناية فرع الوزارة في محافظة ذي قار المرقمة (٢)لسنة ٢٠١٠ ضمن الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٠ وتبويب المشروع المحاسبي هو المادة (٠٤)النوع (٠٠٩)تفصيل نوع (٠٠٢) تسلسل (٠٠٤)(نوع القطاع ٤ تبويب ٤٠٠٩٠٠٢٠٠٤)

فيرجى من الشركات والمقاولين الراغبين في الاشتراك مراجعة مقر الوزارة الكائن في بغداد كرادة مريم نهاية جسر الجمهورية قرب وزارة التخطيط للحصول على وثائق ومستندات المناقصة لقاء مبلغ قدره (١٥٠٠٠٠)دينار مئة وخمسون ألف دينار عراقي غير قابل للرد على ان يلتزم جميع المتقدمين للمناقصة بجميع الشروط الخاصة بمقدمي العطاءات وتودع العطاءات في مقر الوزارة في قسم العقود العامة الحكومية/الطابق الثاني في موعد اقصاه (يوم الخميس المصادف ٢٠١٠/١٢/١٦)ولغاية الساعة ١٢ ظهرا ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الاعلان والمصاريف الادارية وأن موقع الوزارة على شبكة الانترنت هو: HTTP:MODM-iraq.net

الشروط والمستمسكات المطلوبة:

١- ان يكون تصنيف المقاولين الراغبين بالاشتراك في المناقصة من الدرجة الخامسة/ إنشائي فما فوق مع وجوب تقديم هوية تصنيف المقاولين الصادرة من وزارة التخطيط الاصلية نافذة المفعول مع نسخة ملونة.

٢- على المقاول او الشركة الالتزام بتقديم ما يؤكد خبرة الشركة في مجال المقاولة المعنية مع إبراز ما يثبت تنفيذ الشركة للاعمال المماثلة من جهة رسمية تؤيد تنفيذ هذه الاعمال وانجازها من قبلها (تقديم محضر استلام اولي او نهائي) نسخة ملونة.

٣- تقديم كتاب من الهيئة العامة للضرائب /قسم الشركات يؤيد براءة ذمة الشركة نافذة لغاية ٢٠١٠/١٢/٣١ اصلية وصورة ملونة معنونة الى وزارة الهجرة والمهجرين.

٤- ان يقدم المناقص وثائق تأسيس الشركة كاملة ومصدقة من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة نسخة ملونة مع كافة المستمسكات الشخصية للمدير المفوض وهي هوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية.

٥- يلتزم المشاركون بتقديم العطاءات في ثلاثة ظروف مختومة وموقعة من قبل الشركة ويكون كالآتي:

(الاول العرض الفني – الثاني عرض تجاري والثالث للمستمسكات آنفة الذكر نسخة ملونة).

٦- تقديم ما يؤيد الكفاءة المالية للمتقدمين (الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية ٢٠٠٩) مصدقة من قبل محاسب قانوني مجاز نسخة ملونة.

٧- على المقاول تقديم تأمينات أولية بنسبة (١٪)من مبلغ العطاء المقدم على شكل صك مصدق او كفالة مصرفية معنونة الى وزارة الهجرة والمهجرين صادرة من مصرف عراقي حكومي او مصرف اهلي معتمد (وعلى من ترسو عليه المناقصة تقديم صك مصدق او خطاب ضمان بعد الإحالة من مصرف حكومي كحسن تنفيذ) وتكون مدة نفاذية خطاب الضمان (أربعة أشهر).

٨- ان يكون عطاء الشركة نافذ لمدة لا تقل عن ٩٠ يوم من تاريخ تقديم العطاء.

٩- يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط والمستمسكات آنفاً.

١٠- الوزارة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١١- فترة انجاز المشروع (٩)أشهر.

١٢- لا يقبل أي عطاء او مستمسكات خاصة بالمناقصين المتقدمين بعد غلق المناقصة.

١٣- تقديم قائمة باسماء والعناوين الوظيفية لكافة العاملين في الشركة سواء كانوا عراقيين او اجانب.

١٤- اما بالنسبة للشركات الاجنبية والعربية تقديم شهادة تأسيس الشركة مصدقة من جهة مخولة معترف بها في العراق مع الموافقات الاصولية على تأسيس فرعها في العراق.

مدير عام الدائرة الإدارية والمالية